تحليل مصادر اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي

للفترة 1970 – 2019

Analysis of the Sources of Disequilibrium in the Iraq economy For the period 1970 – 2019

أ.د. خميس خلف موسى الفهداوي

Pro.Dr. Khamees Khalaf Mousa Alfahdawi

كلية المعارف الجامعة

Khamees.khalaf@uoa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 13/ 12 /2020 تاريخ قبول النشر 9 / 2/ 2021 تاريخ النشر 24/ 3/2021

المستخلص

انساب اختلال التوازن للاقتصاد العراقي خلال الفترة 2019 – 1970 عبر قنوات عديدة : اولها هو الاختلال الهيكلي العميق في بنيانه الاقتصادي الذي تجلئ بأعتماد النفط مصدراً للنمو الاقتصادي ، وثانيها هو احتدام مشكلة البطالة بعد عام 2003 ، وثالثها هو الاختلال المزمن في الموازنة العامة ، ورابعها هو اتساع فجوة الموارد المحلية والخارجية . وليس يخفى ، ان هذا الاختلال بقنواته المختلفة وقف عقبه كأداء بوجه عجلات التنمية في العراق مما صار لزاماً التصدي الحاسم له وتفكيك مصادره المختلفة للانطلاق على مسار التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية *:اختلال التوازن ، الاقتصاد العراقي ، التنمية*

Abstract

The lineages of the Disequilibrium to the Iraqi economy during the period 1970-2019 through many channels : the first is the deep structural imbalance in its economic structural , which was demonstrated by the adoption of oil as a source of economic growth , and the second is the clash of the unemployment problem after 2003 , and the third is the chronic imbalance in the general budget , and the fourth is the widening gap in domestic and external resources . It is on secret that this disequilibrium , with its various channels , has stopped an insurmountable obstacle facing the wheels of development in Iraq , which has become imperative to address decisively and dismantle its various sources to start the path of sustainable development .

Keywords *: Disequilibrium , Iraqi economy , development*

المقدمة

شهدت المسيرة الاساسية لتدفقات العطاء الفكري الاقتصادي منذ عهد الفيزيوقراطيون (Physiocrates) وحتى الوقت الحاضر تطورت جوهرية في صلب البناء النظري الاقتصادي . وعلى الرغم من تلك التطورات ظلت هناك فكرة ماثلة امام الاقتصاديين وهي فكرة التوازن الاقتصادي (Economic Equilibrium) لكونها تضم في طياتها القضايا التي تشكل العمود الفقري لعلم الاقتصاد وهي : الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ومع ان هذه الفكرة اتخذت اشكالاً مختلفة وأستعر الجدل حول تفسيرها وما تفرع عنه من صراع شديد ما زال محتدماً حتى الآن الا انها ظلت باقية كما هي يستلم منها الاقتصاديين مبادئهم الاقتصادية في بنائهم النظري والذي يعكس في طويل مسيرته تيارات متنوعة .

مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة في تعدد وتشابك أوجه وانماط المصادر المولدة لاختلال التوازن الاقتصادي في العراق . ففي الوقت الذي يرتبط قسطاً هاماً من تلك المصادر بطبيعة البنيان الاقتصادي القائم وما يعكسه ذلك من اختلالات بنيوية حادة وخاصة في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يرتكز عليها توازن الاقتصاد القومي ، يرتبط القسم الاخر بظروف سياسية خارجية كالحروب والحصار والاحتلال . ناهيك عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد عام 2003 وما تمخض عنها من تداعيات خطيرة عمقت كثيراً من حدة ذلك الاختلال

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لظاهرة اختلال التوازن الاقتصادي في العراق والكشف عن مصادرها واقتراح الحلول الناجعة للتصدي لها والانطلاق في مضمار التنمية الاقتصادية.

فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية فحواها : ان حصاد ظاهرة اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي يشير ، بما لا يدع مجال للشك ، ان هذا الاختلال يعد العائق الرئيسي لجهود التنمية الاقتصادية التي بذلت فيه من ناحية ، ومنبع شيوع الاضطراب في جميع مفاصلة من ناحية اخرى .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تشخيص ابرز مصادر اختلال التوازن الاقتصادي في العراق وتحليل الاثار الحالية والمحتملة الناجمة عنه وانعكاساتها على مستقبل التطور الاقتصادي فيه .

المدة الزمنية للدراسة

تغطي الدراسة المدة 2019 – 1970 باعتبارها مدة هامة ومعاصرة في تاريخ العراق الاقتصادي ، وقسمت تبعاً لأغراض الدراسة الى اربع فترات هي : الفترة الاولى : 1979 – 1970 ، الفترة الثانية : 1989 – 1980 ، الفترة الثالثة : 2002 – 1990 ، الفترة الرابعة : 2019 – 2003 . إذ أن الوقرة المالية في عقد السبعينيات، والحرب مع ايران خلال عقد الثمانينيات، والحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات، والاحتلال الامريكي عام 2003 قد لعبت دوراً حاسماً في بروز وتعميق حدة اختلال التوازن الاقتصادي في العراق.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحديد مصادر اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي و تشخيص الاسباب الكامنة وراءها . اذ تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور : استعرض المحور الاول ، الارث النظري لفلسفة التوازن في الفكر الاقتصادي. فيما عرج المحور الثاني على تحليل مصادر اختلال التوازن الاقتصادي في العراق . وتعرض الدراسة في محورها الاخير رؤية مستقبلية حول الخروج من مأزق ذلك الاختلال . فضلاً عن ذلك ، تم تحويل بيانات الناتج المحلي الاجمالي على اساس الاسعار الثابتة . اذ تم اختيار عام 1975 سنة اساس للفترة 1970–1979 ، واختيار عام 1980 سنة اساس للفترة 1980 – 1989 في حين تم اختيار عام 1988 كسنة اساس للفترتين 2019 – 2003 ، 2002 – 1990 .

1– فلسفة التوازن في الفكر الاقتصادي

قد يكون من الصعب علينا ان نبدأ دراستنا لظاهرة اختلال التوازن (Disequilibrium) في الاقتصاد العراقي دون ان نحدد الارضية النظرية الملائمة لفكرة التوازن الاقتصادي في اطارها العام . واستناداً الى هذا ، نود ان نذكر في البداية بأن هناك اتفاق بين الاقتصاديين في نطاق مفهوم التوازن الاقتصادي باعتباره يمثل حالة استقرار نسبي للاقتصاد القومي تضم في طياتها بعدين يمثلان وجهين لحقيقه واحدة : البعد الاول ، هو وجود علاقات طبيعية تربط المتغيرات

الاقتصادية ببعضها البعض الآخر . والبعد الثاني ، فيرجع الى التفاعل العضوي بين تلك المتغيرات باتجاه ضمان استقرار العلاقات القائمة فيما بينها . وعلى الرغم من هذا الاتفاق لمفهوم التوازن الاقتصادي فقد تضمن الفكر الاقتصادي الغربي ثلاثة تيارات أساسية حول طبيعة وديناميكية هذا التوازن . ولا شك إن أول ما يقابلنا في تراث النظرية الاقتصادية في هذا المجال هو التيار الكلاسيكي القائم على فرضيات عديدة منها : سيادة حالة التوظيف الكامل بمعنى تشغيل الموارد الاقتصادية كافة عند مستوى لا يسمح بعده بتحقيق زيادات ملموسة في حجم الناتج الحقيقي ، وقانون ساي للأسواق (Say's Law of Markets) وجوهره ان العرض يخلق الطلب المساوي له أي ان مجموع الاجور والارباح والايجارات المدفوعة لأنتاج سلعة ما يكون كافياً لشرائها وبذلك تتوازن دائماً القوة الشرائية والقوة الانتاجية ويحقق الاقتصاد توازنه التلقائي في ظل توافر درجة عالية من مرونة تغير الاسعار او ما يسمى باليد الخفية . وهكذا يبدو لنا واضحاً ان التنظير الكلاسيكي يتبلور حول التوازن الجزئي (Portial Equilibrium) وهو النموذج الذي اعتمده الاقتصادي الفريد مارشال (A . Marshall) على مستوى الفرد او المشروع أي انه لم يكن شاملاً لعموم الفعالية الاقتصادية مما افقده القدرة على الربط بين الجوانب المختلفة للبناء الاقتصادي (Marshall ، 1920 : 45) ناهيك عن غياب جانب كبير من الفرضيات التي قام عليها في أرضيه الواقع الذي تعيشه البلاد النامية . ان محدودية هذا التنظير ادركه بعمق الاقتصادي ليون فالراس (L . Walras) فتجاوزها في نموذجه الشامل للتوازن العام (General Equilibrium) حيث استطاع ان يدمج عضوياً القطاعات الاقتصادية كافة الى جانب تحقيق الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الجزئية من خلال دعامتين اساسيتين هما : حركة الاثمان لجميع السلع والخدمات ، والترابط ما بين الاسواق (Cole ، 1969 : 199). فطبقاً لرأي فالراس اذا ما حصل تغير في ثمن سلعة او خدمة معينة فأن هذا التغير لا يبقى محصوراً على تلك السلعة انما يحدث رد فعل في الاسواق الاخرى وهذا ما يطلق عليه بحركة التكييف (Adaptation) في جميع الاسواق ساعية للتوصل الى الاستقرار النسبي المنشود (البستاني، 1985: 55).

ومن المفيد الاشارة بهذا الخصوص ، بأن هناك صورة اخرى للتوازن العام توصل اليها الاقتصادي هيكس (J.R. Hicks). يتكون نموذج هيكس من جزئين : الاول ، يعرض محددات التوازن في السوق السلعي والمتمثلة بالمساواة بين الادخار والاستثمار ، وهي الحالة التي يحدد بها مستوى التوازن للدخل القومي . بينما يعرض الجزء الاخر محددات التوازن في السوق النقدي حين تكون هناك مساواة بين عرض النقود وطلبها ، وشرط التوازن هذا يعطينا معدل الفائد المتوازن (Hicks ، 1937 : 145) . وهنا يؤكد هيكس على انه هناك توليفة واحدة فقط من معدل الفائدة ودخل معينين تحقق المساواة بين الادخار والاستثمار مع المساواة بين عرض النقود وطلبها وذلك بتقاطع منحنى الادخار – الاستثمار مع منحنى الطلب – عرض النقود ، وكل توليفة اخرى غير هذا التقاطع تشير الى اختلال في التوازن الاقتصادي العام .

وعلى الرغم مما تقدم من مساهمات ملحوظة في اطار التنظير الاقتصادي والتحول من التحليل التوازني الجزئي الى التحليل التوازني العام فأن القفزة النوعية في مسيرة العطاء الفكري الاقتصادي تجسدت بتكريس الاهتمام صوب التوازن الكلي (Marco Equilibrium) وكانت نقطة الانطلاق نحو التوازن الكلي مصدرها الاقتصادي كينز (J. M. Keynes) الذي اكد على اهمية الطلب الكلي الفعال (الاستهلاكي والاستثماري) في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي مستعيناً بأدوات تحليلية جديدة كالمضاعف (Multipleir) والمعجل (accelerator) (البيرماني، 1986: 432).

وقد فرق كينز بين حالتين هما : حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي الى مرحلة التوظيف الكامل حيث لا تكون الموارد الاقتصادية والطاقات الانتاجية القائمة قد وصلت الى اقصى طاقتها الانتاجية . وهنا يرى كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب ستؤدي الى احداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات . اما في الحالة الثانية حيث تكون

الموارد الاقتصادية والطاقات الانتاجية قد وصلت الى اقصى طاقتها في الانتاج . ففي هذه الحالة ان زيادة الطلب الكلي لن تنجح في احداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يتمخض عنها ما يطلق عليه بالفجوة التضخمية (Inflationary Gap).

وهنا خلص كينز الى ان توازن الاقتصاد القومي يمكن ان يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عند مستوى التوظيف الكامل ، ومن ثم انتهى الى نتيجة هامة مفادها : انه مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للادخار فينقص الميل للاستهلاك ، وفي الوقت نفسه ينخفض معدل الكفاية الحدية لراس المال وبالتالي ينقص الميل للاستثمار وتظهر ملامح البطالة والركود . و للخروج من هذه الصورة غير التوازنية نادى كينز بضرورة التدخل الحكومي للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال عن طريق خفض سعر الفائدة ، وزيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب في فترة الكساد وعلى العكس من ذلك في فترة الرخاء (كينز ، 2010 : 81) . وهنا يجب ان لا تغيب عن الذهن حقيقة أساسية مفادها : ان مراجعة فاحصة لسجل الاحداث الاقتصادية خلال القرنيين الماضيين تشير الى غياب جانب كبير من جوهر فكرة التوازن الاقتصادي بأشكاله الثلاثة عن ارضية الواقع في اقتصاديات الدول كافة . وعليه ، تعد فكرة التوازن حالة نظرية بحته تسعى تلك الاقتصاديات للوصول اليها. وهذا معناه ان حالة اللاتوازن (او الاختلال) تعد الحالة الشائعة في الواقع الاقتصادي الملموس . غير ان ثمة فرق نوعي في طبيعة الاختلال من اقتصاد لأخر تبعاً لدرجة تطوره . ففي الوقت الذي يتخذ ذلك الاختلال صبغة ايجابية في اقتصاديات الدول المتقدمة تتمثل بالفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات في اسواق السلع والخدمات ، والموازنة العامة ، وميزان المدفوعات ، والتوظيف شبه التام لعناصر الانتاج . نجد ان الحال يختلف تماماً على صعيد الدول النامية التي تسعى جاهدة لاستعادة التوازنات المفقودة في اطار معالجة العجز المتفاقم في اسواقها والموازنة العامة وميزان مدفوعاتها وغيرها . وخلاصة كل ما سبق ، ان التوازن الاقتصادي بالرغم من كونه فكرة نظرية الا انه في الوقت ذاته يعد بمثابه منظومة اقتصادية متكاملة تضم في طياتها ثلاث اشكال توازنية (جزئية و عامة و كلية) مترابطة مع بعضها البعض الاخر لتفضي في نهاية المطاف الى خلق حالة من الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي بشقية الحقيقي او المادي (الانتاج والاستخدام) والمالي (الموازنة العامة وميزان المدفوعات). وعلى الضد من ذلك ، ففي حالة غياب تلك التوازنات سوق ينجم عنها اضطراب اقتصادي (Economic Discomfort) واسع النطاق وما يترتب عليه من اختلال ذو وجهين احداهما ايجابي كما عليه الحال في عموم الاقتصاديات المتقدمة ، والاخر سلبي كما هو الحال في الاقتصاديات النامية والذي بات يعرقل او يعوق عملية تطورها الاقتصادي بأفرازته الضارة كالبطالة والتضخم وغيرها .

2- مصادر اختلال التوازن الاقتصادي في العراق

مما لا شك فيه ، ان العراق لا ينفرد عن سائر الدول النامية الاخرى التي تشكوا من اختلال توازناتها الاقتصادية ذات الصبغة السلبية . بيد ان مصادر الاختلال فيه تنأى كثيراً عن نظيراتها في تلك الدول . وفي هذا الخصوص ، نعتقد ان مصادر اختلال التوازن الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2019 – 1970 تتمثل بالآتي :

(2 – 1) النمو الاقتصادي غير المتوازن

لقد تجسد النمو الاقتصادي غير المتوازن (Unbalanced Growth) في الاقتصاد العراقي بصورتين اساسيتين : اولهما ، الارتباط الوثيق بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو ناتج قطاع النفط الخام . اذ يكشف لنا الجدول رقم (1) ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1975) وبتكلفة عناصر الانتاج قد ازدادت بمعدل نمو 5.7 % خلال المدة 1970- 1979 . وان هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي يرجع اساساً الى النمو الكبير في ناتج القطاع النفطي والبالغ 15.3 % ، وتقدر مساهمة هذا القطاع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي نحو 66.2 %

(*). ومن ذلك يتضح لنا ، ان المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي خلال المدة المذكورة آنفاً جاء مصحوباً باختلال هيكلي واضح بأعتباره لم يكن حصيلة ارتفاع حقيقي في انتاجية عوامل الانتاج في الزراعة والصناعة ، بل كان مصدره الاساس زيادة ايرادات البلاد من انتاج وتصدير النفط الخام عاكساً السمة الاحادية الجانب للاقتصاد العراقي . وهذه الصورة للترابط العضوي ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج النفطي نراها مشابهة تماماً لما حصل في فترات الدراسة الاخرى . اذ يعزى الركود في معدلات النمو الاقتصادي ابان المدة 1989 – 1980 والبالغ متوسطها 1.2 % الى تراجع معدل النمو في القطاع النفطي الى 4.2 % بسبب ظروف الحرب مع ايران . كذلك يلاحظ ان التدهور الخطير الذي اصاب معدل النمو الاقتصادي في غضون المدة 2002 – 1990 والبالغ 17.5- % انما يرجع الى الانخفاض الحاد في ناتج قطاع النفط الخام الذي سجل معدل نمو سالب بلغ 4.9- % نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الامن رقم (661) لعام 1990 والذي شل بالكامل حركة القطاع النفطي نظراً لتوقف صادرات النفط الخام بصورة شبه تامة ولا سيماً قبل سريان مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) الموقعة بين العراق والامم المتحدة في مايس عام 1996. وفيما يتعلق بالمدة 2019-2003 فيبين الجدول المذكور ان الناتج المحلي الاجمالي نما بمعدل متوسط 3.1 % لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق بموجب قرار الامم المتحدة رقم (1483) لعام 2003 . كذلك يتضح من الجدول المذكور ، ان قطاع الزراعة كان الاضعف في مجال النمو اذ لم يتخطى معدل نمو الناتج الزراعي عن 3.5 % وذلك يعود الى النقص الكبير في استغلال الموارد الزراعية المتاحة وخاصة الاراضي الصالحة للزراعة . اضف الى ذلك ، ان هناك اقساماً كبيرة من مشاريع البنى التحتية الزراعية بدأت تعاني من التدهور الشديد لقدمها واهمال صيانتها . ولا يجوز ان ننسى في هذا الخصوص ايضاً ، ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي ، و النقص الكبير في مصادر الطاقة ، واللجوء إلى سياسات الاغراق (Dumping) للسوق المحلية بمختلف اصناف الانتاج الزراعي في اعقاب تجميد العمل بقانون التعرفة الكمركية بعد عام 2003 . بالإضافة الى ما تقدم ، يظهر الجدول التدهور الشديد لمعدل النمو في قطاع الصناعة من 7.3 % خلال المدة 1979-1970 ليسجل معدلاً سالباً بلغ – 6.4 % خلال المدة 2002-1990 بسبب آثار الحصار الاقتصادي وما تمخض عنه من توقف شبه تام لاستيرادات المواد الخام والمكائن والمعدات والادوات الاحتياطية مما ترتب عليه توقف العديد من المشروعات الصناعية عن الانتاج ، وظهور الطاقات الانتاجية العاطلة (Idle Capacities) في المشروعات الاخرى التي باتت تستغل اقل من ثلث طاقتها الانتاجية التصميمة (عودة ، 2012 : 240).

اما جوهر الصورة الثانية فيتمثل بأختلال هيكل الانتاج المحلي في العراق اذ ما يزال النصب النسبي لقطاع النفط الخام والخدمات يشكل نسبة لا تقل عن 72 % من الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) كمتوسط للحقبة قيد الدراسة (احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي : سنوات مختلفة). وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي خدمي ويشكو من ضيق قاعدة الانتاج السلعي الزراعي والصناعي . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، ان هذا النمو الاختلالي انعكس في الاختلال الحادث بين التدفقات السلعية

---

*)[1]احتسب الباحث مرونة النمو القطاعية وفقاً للصيغة التالية :

$$Xi=q2-q1/\ (Q2-Q1)*100$$

حيث ان : xi = مرونة النمو القطاعية

q = الناتج القطاعي

Q = الناتج المحلي الاجمالي

والتدفقات النقدية . وكان من نتيجة ذلك ، ان تركيبة العرض الكلي للسلع والخدمات مختلفة تماماً عن تركيبة الطلب الكلي عليها . وعليه ، اصبح من الواضح لنا ، ان الاختلال الحادث في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة يعد احد المصادر الاساسية المسببة لاختلال التوازن الاقتصادي في العراق.

(2 – 2) اختلال توازن سوق العمل

يعد الاختلال الحادث في سوق العمل أحد المصادر الرئيسية المسببة لاختلال التوازن في الاقتصاد العراقي. ونود أن نذكر في البداية، أن اختلال توازن سوق العمل يجد جذوره بمجموعتين من العوامل: تضم المجموعة الأولى العوامل ذات الصلة بجانب الطلب على القوى العاملة، فيما تشتمل المجموعة الثانية على العوامل ذات الصلة بجانب العرض للقوى العاملة. ولا شك، إن المحصلة النهائية لهاتين المجموعتين تترجم في نهاية المطاف ببروز وتفاقم مشكلة (Unemployment) وما تمثله من إهدار في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من ضياعات اقتصادية في جانب الانتاج والايرادات ناهيك عن عواقبها الاجتماعية الوخيمة. ويمكن لنا حصر أهم العوامل ذات الصلة بجانب الطلب بتدهور أداء الاقتصاد العراقي منذ مطلع عقد التسعينيات على أثر فرض إجراءات الحصار الاقتصادي وتوقف الصادرات النفطية التي باتت تمثل المحرك الأساسي لدفة الاقتصاد الوطني الى جانب تدهور تراكم رأس المال الثابت (Capital Formation) وهو ما يعني قصوراً في الطلب على الأيدي العاملة حيث خصصت البلاد قسطاً كبيراً من مواردها للإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري.

ولا يجوز أن ننسى أيضاً، تراجع الطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي بعد إن كان هو بمثابة المستوعب الرئيسي لليد العاملة ابان عقدي السبعينيات والثمانينيات ويأتي ذلك انعكاساً للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد والناجمة عن الحساسية المفرطة للاقتصاد العراقي اتجاه الصادرات النفطية (علي، 2009: 7). هذا إلى جانب تجميد إجراءات التعيين المركزي للخريجين من حملة الشهادات الجامعية وما نجم عنه من بروز مشكلة بطالة المتعلمين (Educated Unemployment) في العراق في الآونة الأخيرة. ومما زاد الأمر تعقيداً، عجز القطاع الخاص عن خلق فرص عمل لاستيعاب اليد العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الحكومي نظراً لتضاؤل فرص الاستثمار المجزية اقتصادياً لزيادة كلفة رأس المال الثابت من ناحية، وللدمار الشامل الذي طال البنية التحتية الأساسية لا سيماً في مجال الطاقة الكهربائية وشبكة الطرق والمواصلات من ناحية اخرى . اما فيما يتعلق بالعوامل ذات الصلة بجانب العرض ، فقد عانى سوق العمل العراقي من الزيادة المضطردة للأيدي العاملة الداخلة اليه وذلك لارتفاع معدل النمو السكاني من جهة ، وزيادة تدفق مخرجات النظام التعليمي وبشتى الاختصاصات في المعاهد والجامعات نظراً لزيادة الاقبال على الالتحاق بالتعليم العالي من جهة اخرى .

ومع ذلك نسارع بالقول ، بأن جوهر المشكلة هنا ينصب ليس على استمرار التدفق المتصاعد لمخرجات التعليم فحسب ، بل وايضاً على عدم موائمة النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل حيث اصبح كثيراً من العاطلين يفتقدون التعليم والمهارات اللازمة لشغل الوظائف الجديدة الامر الذي ساهم ببروز مشكلة البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) (زكي ، 1996 : 90) . نخلص مما تقدم ، ان سوق العمل في العراق تعرض منذ اوائل حقبة التسعينيات الى قوتين مارست تأثيراتهما باتجاهين متضادين . ففي الوقت الذي تدفع فيه القوه الاولى باتجاه كبح الطلب على اليد العاملة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي والطاقة الاستيعابية للقطاع العام ، تدفع القوة الثانية باتجاه زيادة عرض الايدي العاملة عبر قنوات زيادة السكان وزيادة اعداد الخريجين . وقد انعكست المحصلة النهائية لهاتين القوتين على شكل بطالة مكشوفة (Visible Unemployment) نتيجة لعدم كفاية فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني

لاستيعاب كامل العرض للقوى العاملة . وفي هذا الصدد ، تشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية الى ان معدل البطالة بلغ 30% من اجمالي القوى العاملة بعد عام 2003 ، ونحو 70% حسب تقديرات منظمة العمل العربية ، وحولي 72% طبقاً لتقديرات الامم المتحدة (العلواني ، 2009 : 34-37).

(2-3) اختلال التوازن المالي الحكومي

من المعلوم ان النظرية الاقتصادية تقرر بأن تعادل النفقات العامة مع الايرادات العامة يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن المالي الحكومي والمحافظة على الاستمرار النقدي والمالي اللازم لتحريك الاقتصاد القومي على طريق التنمية السلمية والانطلاق على مسار النمو المستدام. بالمقابل ، يشكل الاختلال الحادث بين تلك النفقات والايرادات احد مصادر اختلال التوازن الاقتصادي وما يأتي في ثناياه من عجزاً او فائضاً في الموازنة العامة للدولة . ومع ذلك نسارع هنا بالقول، ان مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة لا معنى له دون العناية بوظائف تلك الموازنة في التنمية الاقتصادية . بمعنى ان العجز يكون مطلوباً لمواجهة فترة الكساد طبقاً للرؤية الكينزية عن طريق نمو الانفاق العام في مجالات التوظيف الحكومي والخدمات والضمان الاجتماعي . في حين يكون الفائض ضرورياً لمجابهة فترة التضخم مع ما يتطلبه ذلك من تكييف وتنسيق بين سياسات الانفاق العام والايرادات العامة (زكي ، 1996 : 82). وعليه ، فأن مدى ملائمة تحقيق الفائض او العجز بالموازنة العامة انما يتوقف على حالة الاقتصاد القومي وانه من المهم توازن تلك الموازنة على مدار فترة الدورة الاقتصادية وليس توازنها السنوي . وفي هذا السياق ، نلاحظ من الجول رقم (2) ان الموازنة العامة للعراق حققت فائضاً بلغ مجموعة 4.6 مليار دينار خلال الفترة 1970-1979 نظراً لتزايد الايرادات العامة الناجمة عن زيادة العوائد النفطية . بيد ان الحال اختلف كثيراً في غضون فترات الدراسة الاخرى ، اذ تحول ذلك الفائض الى عجز بلغ 37.2- مليار دينار خلال الفترة 1980-1989 ، ثم قفز بشكل مفزع ليصل الى 3849.9- مليار دينار خلال الفترة 1990-2002 ، اي ان عجز الموازنة قد تزايد بأكثر من 103 مرة. وتجدر ان الاشارة هنا ، ان اتساع العجز في الموازنة العامة في غضون الفترتين المذكورتين انما يعود الى التوسع في الانفاق العام بصورة عامة والانفاق العسكري بصورة خاصة اضافة الى ضعف معدلات الادخار والطاقة الضريبية (Taxable Capacity) فضلاً عن تعاظم حالات التهرب الضريبي وكثرة الاعفاءات الضريبية . الامر الذي دفع الى اللجوء لسياسة التمويل بالعجز (Deficit Fanancing) حيث تحمل الجهاز المصرفي تمويل 85% من ذلك العجز حتى بلغ مجموع الدين العام الداخلي 19452.3 مليار دينار ابان الفترتين آنفتي الذكر (العبيدي ، 2009 : 152). اما فيما يتعلق بالفترة 2003-2019 ، يبين الجدول المذكور ان الموازنة للدولة حققت فائضاً (ماعدا الاعوام 2009 ، 2013 ، 2016 ، 2019) بلغ اجماله 127693 مليار دينار (الفهداوي ، 2019 : 47-63). ويعزى ذلك الى استئناف الصادرات النفطية عقب رفع الحظر المفروض عليها منذ عام 1990 حيث شكلت مساهمة ايرادات النفط الخام نحو 92% من اجمالي الايرادات العامة كمتوسط للفترة اعلاه (المصدر السابق). والمنطق الكامن وراء ذلك يشير الى ضالة حصيلة الدولة من الموارد السيادية (الضرائب) اذ لم تتعد مساهمتها عن 1% من الايرادات الفعلية (المصدر السابق). وهنا يجب ان لا تغيب عن الذهن حقيقة اساسية مؤداها : ان الموازنة العامة للدولة في العراق ظلت تعاني طوال الفترة محل الدراسة من اختلال عميق في بنية الانفاق تجسد بأستحواذ الانفاق الاستهلاكي على 82.5% من اجمالي النفقات العامة بسبب ضخامة النفقات التشغيلية بوجه عام والرواتب والاجور للعاملين في القطاع الحكومي بوجه خاص بما فيها الرواتب الوهمية والمزدوجة التي تلتهم جميعها ما يقرب من نصف الانفاق العام لاسيماً خلال الفترة 2003-2019 (المصدر السابق). ومما لا شك فيه ، ان استمرار الطابع الاستهلاكي للموازنة العامة على حساب تهميش نصيب

الانفاق الاستثماري خلق صعوبات محسوسة امام انتظام علاج الانتاج المحلي وكبح معدلات النمو الاقتصادي للبلاد . والمقارنة المدهشة في هذا الخصوص ، ان حجم الدين العام الداخلي واصل ارتفاعه على الرغم من فائض تلك الموازنة فبلغ 50630 مليار دينار خلال الفترة 2003-2010 (المصدر السابق) . والاعجب من ذلك ، هو انه بينما تحقق الموازنة العامة فائضاً مالياً كبيراً كانت هنالك اقساماً كبيرة من مشروعات البنية التحتية الاساسية (Infrastructure) للاقتصاد العراقي تعاني من التدهور الشديد بسبب قدمها وتعرضها للاستهلاك والتدمير الشامل منذ عام 2003 الامر الذي كان يستدعى توظيف تلك الفوائض بالأحلال والتجديد والتوسع للمشروعات المذكورة ولاسيماً مشروعات الطاقة الكهربائية التي باتت تشكل قيداً شديد المراس على حركة التنمية الاقتصادية في البلاد للحيلولة دون تدويرها او تبديدها . وعلى هذا النحو، اضحت الموازنة العامة في العراق بوصفها الحالي وتناوب العجز والفائض فيها واستمرار طابعها الاستهلاكي احد اهم مصادر الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية التي يشكو منها الاقتصاد العراقي والاخلال بقواعد الاستقرار الاقتصادي المنشود .

(2-4) اتساع فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية

ذكرنا آنفاً ، ان النظرية الاقتصادية تقرر ان تعادل الاستثمار مع الادخار يعد شرطاً هاماً لتحقيق التوازن الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي للاقتصاد القومي . واذا نظرنا الى حالة الاقتصاد العراقي نجد ان موارد التمويل المحلي (المدخرات المحلية) لم تفي بتمويل الاستثمارات المطلوبة مما يعني ان فجوة داخلية في الموارد المحلية تتمثل بالفرق بين الاستثمارات المنفذة والمدخرات المحلية تقدر بنحو (1525352-) مليار دينار خلال الفترة 2008-1985 (معلة ، 2014 : 14). ويعكس ذلك وعلى النحو واضح ضعف مستوى المدخرات المحلية وتزايد قوى الاستهلاك من ناحية ، وتزايد الاعتماد على التمويل بالعجز من ناحية ثانية ، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي بمصادره المختلفة مع ما يترتب عليه من مديونية خارجية من ناحية ثالثة (زكي ، 1980 : 189). وهذا كله يعني ، ان فجوة الموارد المحلية القائمة في الاقتصاد العراقي تعد احد المصادر الجوهرية لاختلال توازنه داخلياً . ومهما يكن من امر ، فأن الباحث يرى في هذا الخصوص بأن الحكومة لجأت من اجل تضييق تلك الفجوة الى تخفيض معدل الاستثمار وتقليص حجم ونصيب الانفاق الاستثماري من الانفاق الكلي للموازنة العامة وعلى النحو الذي رأيناه آنفاً . الامر الذي انعكس في تدهور معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتعثر تنفيذ العديد من برامج خطط الاستثمار والقبول بمعدل نمو اقتصادي اقل . ومما زاد الامر تعقيداً ، ان لجوء الحكومة الى تشديد الخناق على الاستثمارات لم يقابله اية مساعي جادة لرفع معدل وحجم الادخار المحلي من خلال زيادة فاعلية الضرائب ومرونة الحصيلة الضريبية (Elasticity of Tax Revenue) تجاه التغير في حجم الدخل بأعتبارهما أداة هامة من ادوات تعبئة الفائض الاقتصادي في البلاد .

اما عن الفجوة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية) (foreign Trade Gap) ، نلاحظ ان تمويل التجارة الخارجية يتطلب المساواة بين قيم الاستيرادات والصادرات لتحقيق درجة محمودة من التوازن الخارجي للاقتصاد القومي . وبهذا المعنى ، فأن زيادة الاستيرادات عن الصادرات سيحدث عجزاً في الميزان التجاري وبالتالي بميزان المدفوعات والذي يتم تمويله عن طريق تدفق رأس المال الاجنبي. وفي هذا الصدد نلاحظ ان هذه الفجوة قد بدأت بالظهور في الاقتصاد العراقي منذ عام 1982 بمبلغ 6.9 تريليون دينار ثم سرعان ما اتسعت وبشكل لافت للنظر حتى وصلت الى 5181.7 تريليون دينار عام 2005 وبما يأتي في ثناياها من زيادة في حجم المديونية الخارجية من جهة ، واستنزاف الاحتياطات النقدية الدولية (International Reserves) من الذهب والعملات الاجنبية من جهة اخرى (– معلة ،

2014 :12- وزارة التخطيط ، لمجموعة الاحصائية السنوية). وخلاصة ما سبق ، ان الاقتصاد العراقي يعاني من خلل كبير تمثل بوجود فجوتي الموارد المحلية والخارجية بمعنى زيادة الاستثمار المحلي عن الادخار المحلي من ناحية ، وزيادة الاستيرادات عن الصادرات من ناحية اخرى . وما يخفى فأن النتيجة التي لا بد ان يصل لها هذا الاقتصاد ، ان آجلا او عاجلا ، هي تزايد حدة اختلال توازنه الداخلي والخارجي والتي أثارت فيه قدراً هائلاً من الاضطراب الاقتصادي في مختلف جوانبه وما جاء في ركابه من تصدع شديد لبنيانه واحداث موجة انكماشية غاتمة .

3- الخروج من مأزق اختلال التوازن الاقتصادي في العراق

تبين لنا فيما تقدم ، ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال مزمن في توازنه الكلي طيلة العقود الخمسة المنصرفة . وان تفسير هذا الاختلال يجد جذروه في مجموعة هامة من المصادر : اولها ، النمو الاقتصادي غير المتوازن وما نجم عنه من بنيان انتاجي مشوه يغلب عليه سيطرة قطاع النفط الخام . وثانيها ، اختلال سوق العمل وما جاء في ركابه من تفاقم لمشكلة البطالة التي باتت تفترس العديد من السكان لاسيما المتعلمين منهم وما يمثله ذلك من اهدار لعنصر العمل البشري وضياعات اقتصادية في جانبي الانتاج والايرادات ، فضلاً عن تكبيد الاقتصاد تكاليف مالية باهضة توازي قيمتها مقدار حجم الاستثمار في راس المال البشري . وثالثهما ، اختلال الموازنة العامة للدولة وتأرجحها بين الفائض والعجز تبعاً لحالة الصادات النفطية . ورابعها ، اتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة لعجز المدخرات المحلية عن ملاحقة الاستثمارات المنفذة ، يضاف الى ذلك اتساع فجوة العملات الاجنبية (Foreign Exchange Gap) التي تعكس لنا في النهاية العجز الخارجي للاقتصاد العراقي الناجم عن العجز المتزايد في الميزان التجاري بسبب عجز الصادرات عن ملاحقة النمو المتسارع في الاستيرادات . وقد ولد كل ذلك ، ازمة مديونية داخلية وخارجية طاحنة عبثت بمنظومة الاستقرار الاقتصادي للبلاد . وعلى هذا النحو ، يمكن لنا القول ، ان غياب الاستقرار الاقتصادي في العراق يعد واحداً من اهم العقبات التي تقف حائلاً دون انجاز مهمات التنمية الاقتصادية المنشودة وهو ما يثبت صحة وفرضية الدراسة . اذن لا يمكن ان نتصور بان تحصد جهود التنمية التي بذلت في الماضي اية نتائج ملموسة في ظل بنيان اقتصادي مشوه ، وبطالة واسعة النطاق ، وعجزاً متفاقم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات . وبذلك شكل الحصاد الذي جناه الاقتصاد العراقي من وراء ظاهرة اختلال توازنه التي تفاقمت على نحو واضح في العقدين الأول والثاني من قرننا الحالي حلقات مفرغة عمقت من حدة الصعوبات والتحديات التي اعترضت انطلاقه على طريق التطور والازدهار الاقتصادي. وعليه ليس من المبالغة القول هنا ، ان غياب التوازن الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة انما يمثل حلقة التنمية المفقودة فيه .

وبناء على ذلك ، اذا لم يعط للتوازن الاقتصادي اهمية محورية في جهود التنمية المستقبلية للبلاد فليس هناك امل للفكاك من اغلال التخلف الاقتصادي المكبلة لاقتصاده القومي . وفي ضوء ما تقدم ، يجب ان يرسخ في الذهن بأن علاج ظاهرة اختلال التوازن الاقتصادي في العراق هي عملية شاقة للغاية وستأخذ وقتاً طويلاً . وهذه المشقة تكمن في الجذور العميقة التي تولدت عنها هذه الظاهرة وهي جذور ، كما رأينا سابقاً ، ليست بالقليلة او الهينة فمنها ما يعود الى الاختلالات الهيكلية اللصيقة بالاقتصاد العراقي كاقتصاد نامٍ ، في حين يعود القسم الاخر منها الى ويلات الحروب والحصار والاحتلال التي تعرضت اليها البلاد. وفي هذا السياق ، نرى ان الحل الجذري للظاهرة المذكورة والانتقال من الاختلال الى التوازن للانطلاق على مسار التنمية المستدامة لا بد ان يبدأ من حل المعضلة الرئيسية للاقتصاد العراقي عن طريق فك ارتباط المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل بنيان هذا الاقتصاد (الادخار المحلي ، الاستثمار وأولوياته ، الناتج المحلي الاجمالي ، التوظيف الحكومي ، الموازنة العامة ، التجارة الخارجية) بقطاع النفط الخام الى جانب بذل جهود في اطار خطة اقتصادية شاملة تعالج قضايا هامة عديدة . اولى هذه القضايا ، هي شروع الاداة

الاقتصادية بتنقية المناخ الاستثماري (Climate Investment) مما يشوبه من مصادر تلوث عدة الامر الذي يساعد على تهيئة بيئة اعمال مناسبة للمستثمرين تشجع على جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية وتوظيفها في قنوات استثمارية مناسبة . وتعد عمليات الاستقرار السياسي والامني ، ومكافحة الجريمة والفساد المالي ، وفك الاختناقات (Bottlenecks) في مشروعات البنية التحتية وخاصة لقطاعي الكهرباء والبناء والتشييد بأعتبارهما المحددين للجهد الاستثماري ، من المقدمات الاساسية في هذا المجال.

وثاني هذه القضايا ، ان تدرك الحكومة حقيقة اساسية مفادها : ان الحل الجذري للمشكلة الاقتصادية في العراق إنما يتحقق ايضاً من خلال توفير فرص عمل لتشغيل ما لا يقل عن ثلث السكان العاطلين عن العمل . والمنطق الكامن وراء ذلك يضم في طياته حقيقتين : الحقيقة الاولى ، تشير الى تأمين فرص عمل اقتصادية مناسبة للأيدي العاملة العاطلة انما تعني انتشال نصف سكان العراق من وطأة خط الفقر وما يكابده هؤلاء من سوء التغذية وحرمان من الحاجات الاساسية كالتعليم والصحة والمسكن . فيما توضح الحقيقة الثانية ، ان علاج مشكلة البطالة يعد مفتاح القضية (key Issue) لضمان الازدهار والتطور الاقتصادي لما ينجم عنه من زيادات مضطردة في القيمة المضافة والايرادات العامة للبلاد وحفظ الكيان الاجتماعي . في هذا المجال ، نؤكد ان الحل الناجح للمشكلة آنفت الذكر يتم من خلال السير في طريقين متوازيين في آن واحد : الطريق الاول ، هو التوسع في الاستثمارات بالقطاعات الانتاجية التي تنطوي على امكانيات عالية للاستخدام والانتاج كالزراعة والصناعة التحويلية . والطريق الثاني هو ليس ايقاف التوظيف في الجهاز الحكومي الاداري والخدمي لأجل مسمى فحسب ، انما ترشيق ذلك الجهاز الذي بات يعاني من الترهيل واستشراء الفساد فيه على نحو خطير للقضاء المبرم على البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) بين صفوف العاملين فيه. وثالث هذه القضايا ، تغيير البنيان الاقتصادي المشوه للإفلات من مأزق الاقتصادي الريعي على النحو الذي يؤمن ارساء ركائز متينة للتوازن والنمو الاقتصاديين . وقد يكون من المفيد هنا الاشارة الى ركيزتين اساسيتين : الركيزة الاولى ، هي العمل على اعادة هيكلية الشركات الصناعية العامة عن طريق احكام سيطرة الدولة على ملكية شركات الصناعات الارتكازية الثقيلة كصناعة الآلات والمعدات والحديد والبتروكيمياويات وسعيها الجاد لاستغلال الطاقات الانتاجية القائمة فيها على المدى القصير ومن ثم توجيه دفعة قوية (Big Push) من التخصيصات الاستثمارية صوب تلك القطاعات لبناء طاقات انتاجية جديدة تكون مدخلاتها الموارد الطبيعية المحلية ولاسيما النفط الخام على الامدين المتوسط والطويل . واما فيما يخص شركات الصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية والكهربائية فيصار الى خصخصتها (Privatization) من خلال اسلوب المشاركة او الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي او اسلوب الشركات المساهمة (الفهداوي ، 2019 : 609). وتتمثل الركيزة الثانية ، بتحفيز النمو في القطاع الزراعي عن طريق استغلال المزايا النسبية التي تمتع بها البلاد من القاعدة العريضة للموارد الزراعية وتوسيع المساحات المزروعة وادامة وتحديث شبكات الري والبزل فضلاً عن دعم وتشجيع المزارعين بتجهيزهم بمستلزمات الانتاج الزراعي من مكننة والآلات زراعية وبذور واسمدة ومبيدات . كذلك يجب ان لا تغيب الذهن هنا ، ضرورة وصد ابواب البلاد بوجه استيرادات السلع الزراعية لكونها ساهمت في التدمير التدريجي للنشاط الزراعي المحلي بفعل سياسات الاغراق والمنافسة والمزاحمة في السوق المحلية . ولست اغالي في القول هنا ، ان عدم ايلاء القطاع الزراعي اهمية خاصة في السياسة الاقتصادية المرتقبة فلا يمكن التفاؤل من امكانية التغلب على قوى اختلال التوازن الاقتصادي في العراق. ورابع هذه القضايا ، التحول الى مالية عامة جديدة في الاقتصاد العراقي تبدأ بتغير بنية الانفاق العام لصالح الاستثمار على حساب الاستهلاك بما يساعد على رفع معدل الاستثمار لمستوى يلبي حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني . كذلك ينبغي استبعاد النفقات الزائدة التي لا تؤدي فعلياً اية وظيفة اقتصادية وخاصة

الرواتب الوهمية لشريحة واسعة من الفضائيين والرواتب المزدوجة ، جنباً الى جنب مع زيادة القدرة الذاتية للتمويل المحلي من خلال الارتفاع بمعدل الادخار بوساطة سعر فائدة مجزٍ اقتصادياً عبر ربط المدخرات بالقوة الشرائية للنقود (Indexation) من ناحية (زكي ، 1980 : 653). وزيادة الضرائب وتقليص الاعفاءات الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي من ناحية ثانية . وجباية ايجارات عقارات الدولة من مباني سكنية واراضي وساحات وحوانيت وغير ذلك وبالأسعار السائد من ناحية ثالثة . ودقة مراقبة ايرادات المشتاقات النفطية المخصصة لأغراض الاستهلاك المحلي وايداعها في خزينة الدولة من ناحية رابعة .وتعظم الانتفاع بالمال العام وما يتطلبه من اجراء تحليل الكلفة – المنفعة (Cost – Benefit) وتحليل فاعلية الكلفة (Cost – Effectiveness) بما يضمن حسن التصرف بالأيرادات العامة والتي تتنافس عليها احتياجات تزداد تنوعاً واتساعاً الى جانب التنمية العصية التي طال انتظارها في العراق من ناحية خامسة . والقضية الاخيرة ، وليست تلك اقل اهمية مما مضى ، فهي قضية تضييق فجوة التجارة الخارجية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات . وفي هذا الخصوص ، يمكن لنا القول اجمالاً ، بأن هناك شرطين اساسيين لابد من استيفائهما لتضييق وردم هذه الفجوة : الشرط الاول ، هو التصدي الحاسم والعاجل لعمليات الافراط الاستيرادي واغراق السوق المحلية بسلع رديئة وكمالية وما تخفيه في طياتها من افراطاً في استنزاف موارد النقد الاجنبي وهو ما انعكس في ظهور مشكلة حادة في السيولة النقدية الخارجية خاصة وان البلاد بدأت تواجه متاعب الديون الخارجية . ناهيك عن ان تأثير تلك الاستيرادات على جهود التنمية كان ضعيف جداً لكونها لا تمت بصلة مباشرة وقوية بمستلزمات الانتاج المحلي من مكائن ومعدات وغيرها التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار انما شملت طائفة واسعة من السلع الاستهلاكية والكماليات والسيارات وما شابه ذلك خاصة تلك التي يستوردها القطاع الخاص بغرض الاتجار بها حتى غدا منعها وتقييدها ضرورة لا غنى عنها . والشرط الثاني ، هو السير الحثيث لتنويع الصادات السلعية وفتح اسواق جديدة امامها من خلال تعزير ميزتها التنافسية وتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الاخرى .

المصادر

اولا : المطبوعات والابحاث الصادرة عن الجهات الر :

1- اسماعيل ، علي محسن ، تخفيض سعر صرف الدينار العراقي (المحددات او البدائل) البنك المركزي العراقي ، 2006.

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، عدد خاص ، 2003 .

3- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق ، سنوات سابقة .

4- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي تقرير الاقتصاد العراقي ، سنوات مختلفة.

5- وزارة التخطيط ، دائرة الدراسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي ، سنوات مختلفة .

6- وزارة المالية ، العلاقات الاقتصادية ، وقسم المعلومات الفنية .

ثانياً : الكتب

1- البستاني ، باسل ، الفكر الاقتصادي من التناقص الى النضوج ، (بيروت ، دارالطليعة ،1985) .

2- البيرماني ، خزعل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، (بغداد ، مطبعة الديواني ، 1986)

3- زكي ، رمزي ، التضخم والتكي الهيكلي في الدول النامية ، (القاهرة ، دار المستقبل ، 1996) .

4- زكي ، رمزي ، مشكلة التضخم في مصر ، (الهيئة المصرية العامة للكتابة ، 1980)

5- علي ، احمد بريهي ، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض ، (جامعة القادسية ، 2009).

6- كينز، جون مايناردِ ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيد أروس، (القاهرة، دار العين للنشر، 2010).

ثالثاً: البحوث العلمية

1- عوده ، بشير هادي وثجيل ، ربيع قاسم ، المقارنة التناظرية للقطاع الصناعي في محافظات البصرة واقليم كوردستان ، (محافظة دهوك ، جامعة نوروز ، كلية الادارة والاقتصاد ، وقائع المؤتمر العلمي الاول ، 2012)

2-الفهداوي ، خميس خلف موسى ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار ، العدد (1) ، 2002 .

3-الفهداوي ، خميس خلف موسى ، الصناعة التحويلية في العراق (المشكلات وتحديات المستقبل) ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، العدد 29 ، 2019 .

4- معلة ، حالوب كاظم ، فجوة التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي العراقي للمدة 2008 – 1985، جامعة بغداد ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، السنة السابعة والثلاثون ، 2014 .

رابعاً: الرسائل الجامعية

1- العبيدي ، عمر محمود فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة 2007 – 1980 ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .

2- العلواني ، مؤيد زيدان خلف ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2006 ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .

3- الفهداوي ، مشتاق طالب محمد ، التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء في العراق (دراسة حالة دائرة صحة الانبار) ، رسالة ماجستير ، جامعة الفلوجة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2019 .

4- الويس ، خولة سلمان ، الاثار الاقتصادية الرئيسية للمصادر في التمويل (التضخم والاستخدام ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1988 ، (الملحق الاحصائي)

المراجع الاجنبية:

1- Cole , C.L. ,The Economic Fabric of Society ,(New York, Harcourt - Brace , 1969).

2- Hicks , J. , " Mr. Keynes and the classics : A Suggested interpretation" , Econometrica , 4/1937.

3- Marshall, Alfred , principles of Economics, (London, Macmillan Co. , eight edition, 1920).

جداول الملحق الاحصائي

جدول رقم (1) معدلات نمو (*) الناتج في الاقتصاد العراقي (بالأسعار الثابتة)

للمدة 1970 – 2019

القطاعات / المـدة	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
1979 – 1970	% 1.1	% 15.3	% 7.3	% 6.8	% 5.7
1989 – 1980	% 1.5	% 4.2	% 1.7	% 0.8	% 1.2
2002 – 1990	% 3.5	% 4.9 –	% 6.4 –	% 12.1	% 17.5 –
2019 – 2003	% 6.9 –	% 6.7	% 5.1	% 14.9	% 3.1

المصدر : احتسبت معدلات النمو من قبل الباحث اعتماداً على بيانات :

- خميس خلف موسى الفهداوي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار ، العدد (1) ، 2002 ، ص 104
- خولة سلمان الويس ، الآثار الاقتصادية الرئيسية للحصار في التمويل (التضخم والاستخدام) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة االمستنصرية ، 1998 ، الملحق الاحصائي .
- وزارة التخطيط ، دائرة الدراسات الاقتصادية والمالية ، تقدير الاقتصاد العراقي ، سنوات مختلفة

(*) احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة الرياضية الاتية :

$$Y = Ae^{rt}$$

حيث أنّ:

Y: المتغير التابع (الناتج) ، **A**: الحد الثابت ، **e**: الأساس الطبيعي ، **r**: معدل النمو، **t**: الزمن.

وتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير هذه الصيغة بعد تحويلها الى الصيغة الخطية.

وحيثما ورد معدل النمو في هذه الدراسة فأنه محتسب وفقاً للصيغة أعلاه.

جدول رقم (2) الفائض (او العجز) في الموازنة العامة للعراق

المدة	الفائض أو العجز (مليار دينار)
1979 – 1970	**4.6 +**
1989 – 1980	**37.2 —**
2002 – 1990	**3849.9 —**
2019 – 2003	**127693 +**

المصدر :– وزارة المالية ، العلاقات الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، عدد خاص ، 2003 ، ونشرات لسنوات مختلفة
- علي محسن اسماعيل ، تخفض سعر صرف الدينار العراقي (المحددات او البدائل) ، (البنك المركزي العراقي ، 2020) ، ص
- مشتاق طالب محمد الفهداوي ، التحول نحو موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء في العراق (دراسة حالة دائرة صحة الانبار) ، رسالة ماجستير ، جامعة الفلوجة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2019 ، ص 47–63 .